

ليس في مقتضاها لغة الا ذلك فكل ذلك خلية معناه لغة الاخبار عن  
 الخلاه وانها فارغة وليس في اللفظ التعرض لما هي منه فارغة وكذلك  
 بان معناه لغة المفارقة في الزمان والمكان وليس فيه تعرض لزوال  
 العتمة فهي اخبارات صرفة ليس فيها تعرض للطلاق البتة من جهة  
 فهي انا كاذبة وهو الغالب او صادقة ان كانت مفارقة له في المكان  
 ولا يلزم بذلك كالوصح وقال انت في مكان غير مكاني وحبك  
 على غير ذلك معناه الاخبار بذلك واصلة في الراء اذ قصد التوسعة  
 على المعية جعل حبلها على غيرها وهو الكتمان حتى تشتغل كيف شاءت  
 ثم ذكر بعد ذلك انه راجع الى النية والعرف بناءً منهم على صحة الكنا  
 عن الطلاق وليس بشيء لان الكنايات من باب المجاز واللفظ  
 على حقيقة لا على مجازة والحمل على المعنى كذلك لعدم حقيقة الشرع  
 وعن النبي ص الطلاق والعناق ايمان الغسان **الناية** كل علق  
 على شرط فانه يوقف التأثير والوجود عليه كالظهار والمعلق على ذلك  
 بشرط تقدم الدخول ليمع الظهار وقد يعين الشرط على شرط ايضا  
 مراتب في شرط وجود تلك الشرايط متبينة كما في قوله نعم وامرأة سنة

طلاق

الغيب

ان وصيت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها وقوله نعم ولا  
 نصي ان ائرت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يفوتكم و  
 تسمية النكاح اعراض الشرط على الشرط ومثل قول ابن دريد  
 فان عثرت بعد ها ان والتمت نفسي من هانا فقولا لا العا و  
 قال اخر اشك بعض النكاح ان يستغيبوا بنا ان تدعوا ويجروا  
 منا معا فل غزبتها الكرم والمشهور بين النكاح والفقهاء  
 ان كل شرط لاحق فانه شرط في السابق فيجب تقدمه عليه ولا يبان  
 والشعر صريح في ذلك وان كان في الالية الاولي يحتمل ان يكون  
 الارادة متاخفة لانها كالقبول لهبتها والقبول متاخر عن الايجاب  
 ويحتمل ان يقال ان ارادة النبي تم تعلقت بارادة الهبة منها  
 لعدم ذلك من قصد ها فلو قال ان اعطيتك ان وعدت ان  
 سأل النبي فانت على كظها اعي شرط ان يبدي بالسؤال ثم يقد  
 ثم يعطها سأل النبي فوعدتك فاعطيتك فعلى هذا الوتقدم الشرط  
 الاول في الوقوع على الثاني لم تكن مظاهرة وعند بعضهم انه  
 لا يبالى بذلك اذ المقصود هو اجتماع الشرطين وحرف العطف

كانه قال